العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكيةالروسية (نماذج مختارة)

م.د. احمد خضير عباس الرماحي
معهد العلمين للدراسات العليا

https://doi.org/10.61353/ma.0010145

لقد أثر تفكّك الاتحاد السوفياتي على العلاقات الأميركيّة – الروسيّة، وأنتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بيئة دوليّة جديدة تمثلت بسيطرة الولايات المتحدّة الأميركيّة على التفاعلات الدوليّة بجوانبها كافة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والفكريّة، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركيّة – الروسيّة؛ بل أصبحت هذه العلاقة غير متكافئة، وتحديداً خلال مدة التسعينات من القرن الماضي؛ لكنْ، وبعد أحداث (١١) أيلول/سبتمبر عام (٢٠٠١)، بدأت العلاقات بين الأطراف تأخذ منحى آخر. هذا الواقع المستجد أدّى إلى زيادة دور قوى دوليّة أخرى غير الولايات المتحدّة الأميركيّة على الصّعيد العالمي، وقد أخذت روسيّة الاتحاديّة تنادي بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالميّة، والخروج عن النّمط السّائد آنذاك، ولاسيما ما يُسمى بالأحاديّة القطبيّة. الأمر الذي أزعج الولايات المتحدّة الأميركيّة لكونها القطب المهيمن، والدولة الأقوى في العالم، ولما لهذه القوى من تأثيرات سلبية في تقليل وتراجع المصالح التي تجنيها من هذه السيطرة؛ ولذلك بدأت الولايات المتحدّة بممارسة الكثير من السّياسات الضاغطة، ومنها أداة الحرب، في سبيل البقاء في مكانتها الحالية.

Affecting processes in US-Russia relationships (selected models)

Abstract

The disintegration of the Soviet Union affected American-Russian relations and the international reality after the end of the Cold War produced a new international environment, which was dominated by the United states of America in all its political, economic, cultural and intellectual interactions, which reflected the nature of Us-Russian relations. But in the course of the 1990s, but after the events of September 11, 2001, relations between the parties started to take another course. This new reality has led to an increase in the role of international forces other than the United States of America at the global level, and the Russian Federation has been calling for the need to find new ways of global leadership, and out of the pattern then, especially so-called unipolar. The United States has become a dominant pole, and the most powerful country in the world, and the negative effects of these forces in reducing and diminishing the interests derived from this control; and therefore the United States began to exercise a lot of pressing policies, including the tool of war, to stay in place Current.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية – روسيا الاتحادية –العوامل السياسية – العوامل الاقتصادية – الديمقراطية – حقوق الانسان

المقدمة

إنّ العلاقات بين الدول حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها، وهي تتزايد وتتشعب نتيجة التقدم العلمي الذي أعطى فرصة أكثر للاتصال بين الشعوب، وكما يتولد عن وجود هذه العلاقات بين الدول صور من التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والفكري وما كان منها، تتولد أيضاً نزاعات وصّراعات ترجع بدورها إلى تشابك وتعارض المصّالح المختلفة لأطراف العلاقة الدوليّة، وكانت الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة إحدى تلك المناطق التي تأثرت بهذه المتّغيرات.

شهدت العلاقات الأميركيّة – الروسيّة عبر تاريخها عدَّة تقلّبات، تراوحت ما بين الصراع–والتنافس–والتحالف–والشراكة، منذ عهد روسيا القيصرية، مروراً بالاتحاد السوفياتي ومن ثم تفككه، وقيام الاتحاد الروسي على أنقاضه، الأمر الذي أدّى إلى نمط جديد على صعيد العلاقات الثنائية بينهما. فروسيا الاتحاديّة انتهجت سياسة جديدة تميزّت بصفة الشراكة مع الغرب، وليس بصفة القوّة المضادة، وقد كان هذا بناءً على رغبة القائمين على القرار الروسي بكسب منافع جديدة، اعتقاداً بأنّ الشراكة مع الغرب ستُخرج روسيا من ضائقتها الاقتصاديّة، التي ورثتها من الاتحاد السوفياتي، و كان أحد أهم أسبابها سباق التسلّح مع الولايات المتحدّة. وهكذا، بعد أن كان الصراع محور العلاقات بينهما، أصبح التعاون هو المحور القائم لهذه العلاقات. لكّن الأمر لم يدم على هذه الحال؛ إذ شهدت العلاقات الثنائية بينهما–بعد ذلك– تحولاً من التعاون إلى التنافس، وذلك بعدما حقّقت روسيا الاتحاديّة نجاحات اقتصاديّة عديدة، وتخطّت أزمة القيادة التي عانت منها طويلاً، الأمر الذي أدّى بروسيا أن تصبح –من جديد–قطباً عالمياً منافساً للولايات المتحدّة؛ ومن ثم إن مسار العلاقات الأميركيّة – الروسيّة يكشف ويوضح مجموعة من العوامل التي ترتكز عليها عملية التفاعل ما بين الطرفين، بجوانبها السياسيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة والفكريّة.

تهدف الدراسة إلى معرفة وجهة سير العلاقات الأميركيّة مع روسيا الاتحاديّة، وإلى أين ستنتهي إلى الاستمرار في التوتّر والتنافس والصّراع أم ستتجه نحو الحوار وصولاً إلى التعاون والشراكة.

تتمثل أهميّة الدراسة في أنّها تحاول رسم الخطوط العريضة للنظام الدولي الذي استجد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الدولي الذي استجد بعد استعادة روسيا لسابق قوتها وتأثيرها، بما في ذلك واقع ومستقبل العوامل التي تولدت عن هذا التغيير وأثرت به.

إشكاليّة الدراسة تنطلق من جدلية (العوامل المؤثرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة) إذ إنّ أهمية العلاقات الأميركيّة مع روسيا الاتحاديّة تكمن في ما تتركه من أثرٍ كبيرٍ على العلاقات الدوليّة ومستقبلها، حيث توضح هذه العلاقات مجموعة من العوامل التي ترتكز عليها عملية التفاعل بين الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة، بجوانبها السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والفكريّة، التي تمارس تأثيراً كبيرا على النظام العالمي الجديد ومستقبله بشكل عام، وعلى العلاقات الثنائية بشكل خاص.

اعتمدنا مناهج علميّة، تتكامل في ما بينها، بقصد إغناء موضوع الدراسة، نظراً لتشعُّب المسائل التي يتطرّق إليها موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بجميع الوقائع وتفصيلاتها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، اتبعنا (المنهج التاريخي) لتتبّع جميع الأحداث التي كان من نتائجها تلك العلاقات الشائكة والمعقّدة ما بين (الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة)؛ وكذلك اعتمدنا (المنهج التحليلي) لتحليل الظواهر والأحداث، إضافة إلى العوامل المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة. كما واستعنّا (برؤية استشرافيّة احتماليّة) لبيان مستقبل العوامل المؤثرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

وللمزيد من التوضيح سوف نبين مدى تأثير هذه العوامل على العلاقات الأميركيّة– الروسيّة، من خلال مبحثين هما :

المبحث الأوّل : العوامل السياسيّة والاقتصاديّة المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

المبحث الثاني : العوامل الثقافيّة والفكريّة المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

المبحث الأوّل : العوامل السياسيّة والاقتصاديّة المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة:

يُعد كلاً من العاملين السياسي والاقتصادي من العوامل المهمّة في تحديد العلاقة ما بين الولايات المتحدّة وروسيا الاتحاديّة؛ إذ إنّ الدول تنطلق من مصالحها وقوّتها في تعاملها مع الفواعل الدوليّة الأخرى، ولذلك تتأثّر العلاقات السياسيّة الدوليّة بمدى ارتباطها باقتصاد الدول الأخرى وبالاقتصاد العالمي. وتظهر أمامنا مجموعة من الأسئلة حول هذه العوامل، منها: ما مدى تأثير العوامل (السياسيّة والاقتصاديّة) في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة ؟ هل لهذه العوامل دوراواضح على مستوى التقارب أو التباعد في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة؟ من خلال ما تقدّم سوف نجيب عن هذه العوامل السياسيّة والاقتصاديّة من خلال مطلبين اثنين، هما:

المطلب الأوّل: العوامل السياسيّة (نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان أنموذجاً):

اتّسمت العلاقات الأميركيّة – الروسيّة بالتقارب والتباعد في العوامل السياسيّة، ولا سيما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، فقد كانت متباعدة في بعض العوامل الرئيسة، ثم بدأت تتقارب لدى الجانبين بعد أحداث (١١) أيلول/ سبتمبر (٢٠٠١)، الأمر الذي جعل الولايات المتحدّة الأميركيّة تتقبل دخول روسيا الاتحاديّة في النظام العالمي الجديد؛ إذ كانت للولايات المتحدّة مصلحة استراتيجية في حشد المؤيدين لسياستها ضمن عدة عوامل، يأتي في مقدمتها نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لطالما عُدَّ موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان حديث المحافل الدوليّة، بل وأصبح المحور الأساسي الذي تدور حولة العلاقات السياسيّة؛ ويرجع الفضل الكبير في حدوث هذا الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، إلى إدراك المجتمع الدولي للقيمة الكبيرة لآدمية للكائن البشري وأهميته، نتيجة شعوره بالندم على ما ألحقه بكرامة الأفراد، والحط من قدرهم، الأمر الذي انطوى – في الأخير – على إهانة المجتمع بأكمله.

وقد اكتسبت قضيتا الديمقراطية وحقوق الإنسان اهتماماً على مستوى الرؤساء الأميركيين وبرامجهم الانتخابية، وعلى مستوى المسؤولين المباشرين عن السياسة الخارجية الأميركيّة. ولذلك ربطت الولايات

المتحدّة الأميركيّة نشاطاتها في مجال نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان بسياستها الخارجية الدوليّة، إلا أنّ هذا الربط كان غطاء لممارسة سياساتها التوسعية ومد نفوذها. فقد أعلن "أنتوني ليك" (Anthony lake) مستشار الرئيس "كلينتون" لشؤون الأمن القومي ضمن خطاب له في (٢١) أيلول/سبتمبر (١٩٩٣) في جامعة "جونز هوبكنز الأميركيّة" "أن توسيع الديمقراطية هدف أساسي من أهداف السّياسة الخارجيّة الأميركيّة". وكما وجهت إدارة "كلينتون" انتقاداتها إلى بعض الدول العربيّة، مثل: سوريا وليبيا، وأعلنت أنّ علاقات الولايات المتحدّة بدول المنطقة سوف تقوم على أساس مواقف هذه الدول وممارساتها المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمّا بعد وقوع أحداث (١١) أيلول/سبتمبر، فقد أعلن الرئيس "بوش" أنّ العالم لن يكون آمناً من الإرهابيين، حتى يصبح الشرق الأوسط مكاناً آمناً للديمقراطية. وقد قام استراتيجيو "بوش" بالعمل على تمهيد الطريق لفرض الديمقراطية – حسب وجهة النظر الأميركيّة – في الشرق الأوسط[١].

وبالمقابل، ونتيجة تفكّك الاتحاد السوفياتي، وقيام روسيا الاتحاديّة، التي تخلّت عن الفكر الشيوعي القائم على وجود حزب واحد، تمّ تبنّي نظام التعدّدية الحزبيّة، والنهج الديمقراطي وفقاً للمعايير والشروط التي وضعها الغرب، من أجل تقديم الدعم لروسيا الاتحاديّة، وإعادة ترتيب مكانتها، ولذلك أعلن "كلينتون" عن رغبة الولايات المتحدّة في دفع عملية التحوُّل إلى اقتصاد السوق في روسيا، ودفع حركة الديمقراطية فيها. وفي سبيل هذا الهدف، أعلن عن منح الولايات المتحدّة مساعدات تُقدَّر بحوالي (٢,٦٠٠) مليار دولار لروسيا الاتحاديّة على شكل استثمارات ومساعدات تقنية وتدريبية، مع تخصيص جزء منها لعملية نزع الأسلّحة النوويّة، هذا إلى جانب المساعدات الغذائية[٢].

لكّن الديمقراطية من وجهة نظر "بوتين"، تعني إجادة التحدُّث بلهجة غربية، ذات أبعاد وطنية، لأنّ الديمقراطية كنظام سياسي منظِّم للحياة السياسيّة، ومحدّد لشروط ومقتضيات اللعبة السياسيّة، يجب أن تعني . من المنظور الروسي الجديد القدرة على استيعاب الاستثمار الأجنبي، وبناء الدولة القويّة. وعلى الرغم من قناعة "بوتين" بالإصلاحات الاقتصاديّة وفلسفة السوق الحر، إلا أنّه بقي مقتنعاً – أيضاً – بأنّ الدولة لا يمكن لها أن تنسحب بشكل كامل من كّل النشاطات الاقتصاديّة؛ بل عليها – بالمقابل – أنّ تحدّ من سطوة القطاع الخاص، ومن ثمّ مراكمة النمو الاقتصادي، وإعادة الحيوية إلى القطاعين الصناعي والزراعي، وزيادة إنتاج الغاز والبترول ومحاربة الفقر، فضلاً عن دور الدولة المهم في فرض القانون، وتشجيع الاستثمار، وحماية الملكية الفكرية، إذ إنّ على الدولة القويّة تحقِّيق أهدافها بسرعة كبيرة، حتى وإن كان ذلك على حساب الحرّيات الإعلامية الصّحفية، وإسكات بعض الأصوات الإعلامية المعارضة والمتأثرة بالغرب. وفي خطٍّ موازٍ قامت الدولة الروسيّة بالحدِّ من الحرّيات الممنوحة لمنظّمات المجتمع المدني، والمنظّمات الأهلية والخاصة، بسبب أهدافها غير الوطنية، وارتباطها مع بعض الدول الغربية، وممّا زاد من شمولية السطوة "البوتينية"، سيطرة الحكومة المركزية على الموازنات السّنوية العامة للحكومة المركزية ولحكومات الاقاليم والمقاطعات؛ وعلى الرغم من أنّ أحد أهداف

"بوتين" هو معارضة نظام القطبيّة الأميركيّة الأحادية، إلا أنه عمل مع واشنطن في عدة قضايا، مثل: الحدّ من التسلح، وحقوق الإنسان وغيرهما[٣].

أمّا وجهة نظر "بوتين" فقد أعلن في خطاب تنصيبه عام (٢٠٠٥)، قائلاً: "إنّ سياسة الولايات المتحدّة هي السعي إلى دعم نمو الحركات والمؤسّسات الديمقراطية في كل بلد، بغرض تحقيق هدف نهائي وهو وضع حد للطغيان في عالمنا" مؤكداً أنّ الديمقراطيات لا تشن الحروب على الديمقراطيات الاخرى، ولا تحسن وترعى الإرهابيين، ولكن مع هذه المقولات، يشير الواقع إلى أنّ الحلم الأميركي لم يعد له معجبون إلا من بين الشعب الأميركي نفسه، الذي ظلّ على اعتقاده ، أنه النموذج الأمثل الذي يوجب على العالم اتباعه؛ بل وما زال حتى اليوم مقتنعاً أن مهمته العظمى في هذه الحياة، هي نشر هذا النموذج في أرجاء العالم، علماً أن إحصاءً أجرته هيئة الإذاعة البريطانية في عدد من دول العالم عام (٢٠٠٥)، أظهر تنامي المشاعر العدائية تجاه "الحلم الأميركي"، حيث كشف الإحصاء أنّ (٧٧٪) من الألمان، و (٦٤٪) من البريطانيين، و (٨٢٪) من الأتراك، يعدّون إعادة انتخاب "بوش" تشكّل تهديداً للسلام العالمي، وأنّ أميركا فقدت صورتها المثالية التي كانت قد اكتسبتها خلال الحرب العالميّة الثانية، بعدِّها الحليف القوي، والقادر على حماية أصدقائه، والنموذج الأمثل للديمقراطية والحرّية؛ فالدول المقهورة أصبح لديها الآن العديد من النماذج الديمقراطية التي تستطيع أن تقتدي بها، بعيداً عن النظام الأميركي، الذي لم يعد يتناسب مع تطلعاتها، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي[٤].

بناءً على ما تقدَّم، نلاحظ أنّ أحداث (١١) أيلول/سبتمبر (٢٠٠١)، قد أدّت إلى تحوُّل جذري في أولوّيات السياسة الخارجية الأميركيّة، ذلك أنّ قضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي كانت ذات الأوّلوية الأوّلى للولايات المتحدّة على الصعيد الخارجي قبل هذا الحدث، قد تراجعت أمام مسألة مكافحة الإرهاب، مع الابقاء على الدعوة، بشكل إعلامي إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية العالميّة حسب النموذج الأميركي.

لقد تكّونت قناعة لدى إدارة "بوش" بأنّ تحوّل الأنظمة العربية والإسلامية إلى نُظم ديمقراطية، سوف يقضي على الإرهاب؛ ومن ثم، يحسِّن وضع الأمن القومي للولايات المتحدّة، وفي الواقع، إنّ هذا التغيير الذي سعت إليه الإدارة الأميركيّة ليس لصالح الشعوب العربية؛ بل من أجل إنهاء العداوة والكراهية للسياسة الأميركيّة. وعليه، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة، خروج العديد من المبادرات، مثل: مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي تنادي بترويج القيم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، كسياسة لا تتجزَّأ عن سياسة مكافحة الإرهاب، وقد أدعى "بوش" في مناسباتٍ عديدةٍ أنّ السياسة الأميركيّة هدفها تحرير الشعوب من قمع حكوماتها، فمثلاً: انتقد "بوش" نظام الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) وأكدّ أنّ الحرب على العراق كانت لإنقاذ الشعب العراقي من بطش هذا النظام[٥].

كان المطلب الأساسي للولايات المتحدّة في القرن الواحد والعشرين هو أن تطبق الحكومة الروسيّة مبادئ الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، بدعوى أنّ ذلك يجعلها أكثر فاعلية، لكن هذا المطلب قد يصبح تطبيقه في روسيا مستحيلاً، لأنّ المواطنين الروس يعتقدون أنّ

الليبرالية التي طُبِّقت في التسعينات من القرن الماضي تحت رعاية الولايات المتحدّة فشلت فشلاً ذريعاً على المستويين السياسي والاقتصادي. فقد شعر الروس ببؤسٍ في الداخل، ومهانة في الخارج، وكانت النتيجة حدوث تلازمٍ ما بين العداء لهذه المعايير، والعداء لأميركا، ولذلك، لا أحد في روسيا يريد أن يستمع إلى النصائح الأميركيّة بشأن مستقبل روسيا الاتحاديّة، خاصة أنّه في الوقت الذي كان اجتماع القمة الأميركي – الروسي الذي عُقد في عام (٢٠٠٥) في "براتسلافا" على أهمية الانعقاد، وقّع عضو مجلس الشيوخ الأميركي السناتور الجمهوري "جون ماكين" (John McCain)، والسناتور الديمقراطي "جوزيف ليبرمان" (Joseph Lieberman)، بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونغرس، مشروع قرار لمجلس الشيوخ يدعو إلى تجميد عضويّة روسيا الاتحاديّة في مجموعة (٧+١) ومشروع التزام روسي بالمعايير الديمقراطية، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل، واتهم مشروع القرار السلطات الروسيّة باضطهاد الخصوم السياسيين، وممارسة ضغوط على وسائل الإعلام المستقلة، وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية، وكان رد "بوتين": "إننا لا نريد ديمقراطية وحقوق إنسان كما حدث في العراق"، أما سبب مشروع هذا القرار فهو تخوّف الغرب من أن يتولّى "بوتين" ولاية رئاسية ثالثة، بعد تعديل الدستور الروسي، ما يعني عودة الحكم القوي إلى روسيا، وقد روجت بعض الكتابات الغربية لهذا الموضوع، إلاّ أنّ "بوتين" – بمهارته السياسيّة – لم يقم بذلك، لكي لا يترك مجالاً للغرب بانتقاد روسيا الاتحاديّة[٦].

أخيراً، يمكن القول: إنّ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان من العوامل التي تؤثّر على مستقبل العلاقات – الروسيّة، وذلك وفقاً للإدارات التي تمسك بزمام السّلطة في البلدين، فالإدارات الروسيّة، ولا سيما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، قد عملت بشكل واسع على تعزيز الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، لكن دون تدخل منها في باقي الدول أو انتهاك للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدّة، أمّا تصرفات الإدارات الأميركيّة فكانت تختلف، وذلك وفقاً للتوجّهات الاستراتيجيّة لرأس السلّطة، فاستراتيجيّة "ترامب" – مثلاً – لم تتضمّن أيّ التزام أميركي بتعزيز الديمقراطيّة وحقوق الإنسان عالمياً، على خلاف استراتيجيتي الأمن القومي للرئيسين السابقين، إذ رأتا أنّ الدفاع عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، يخدم المصلحة القوميّة الأميركيّة، حتى وإنّ كان الأمر شعارات ينادون بها؛ لكنّ الرئيس "ترامب" تحدّث عن تعزيز الولايات المتحدّة تلك القيم والمبادئ من خلال الالتزام الأميركي بها، لتكون مصدراً لإلهام الدول الأخرى، مع الاشارة إلى أنّ الولايات المتحدّة لن تفرض قيمها على الآخرين[٧].

يتضح من خلال ما تقدّم أنّ هناك احتمالاً للتعاون بين البلدين على نشر الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، إذا ما التزمت الولايات المتحدّة الأميركيّة بعدم التدخّل بشؤون الدول الأخرى، الذي تقوم به عادة تحت شعار مكافحة الإرهاب أو الحفاظ على حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يؤدّي – عادة – على الرغم من هذا الشعار إلى انتهاك حقوق الإنسان وعدم تطبيق الديمقراطيّة.

أمّا احتمال الاختلاف ما بين الولايات المتحدّة وروسيا الاتحاديّة، فإننا نتوقعه أنّ الولايات المتحدّة ما

زالت، حتى وقتنا الراهن، تتدخّل في الشؤون الدوليّة وتعمل على انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطيّة، وأقرب دليل على ذلك هو عدم ذكر أيّ التزام أميركي حول عدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى بحجة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في استراتيجيّة الأمن القومي الأميركي للرئيس "ترامب" في الوقت الحالي، الأمر الذي سيؤثّر سلباً في المستقبل على العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصاديّة (منظّمة التجارة العالميّة أنموذجاً):

هي منظّمة عالمية أُنشئت عام (١٩٩٥)، مقرّها مدينة "جنيف" في سويسرا، مهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السّلامة في السير والحرية، وهي المنظّمة العالميّة الوحيدة المختصّة بالقوانين الدوليّة المعنية بالتجارة ما بين الدول، وتضم (١٦٤) عضواً من دول العالم. وهي واحدة من أصغر المنظّمات العالميّة عمراً، وتُعد خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، وعلى الرغم من أنّ منظّمة التجارة العالميّة ما زالت حديثة، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط (٦٪) سنوياً؛ إذ ساعدت (الغات) ومنظّمة التجارة العالميّة على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر، ما ساهم في نمو تجاري عالمي غير مسبوق[٨].

والمعروف أنه قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية كان اسمها المقترح "منظّمة التجارة الدوليّة"، إلا أنّها جُمّدت بسبب عدم تصديق الكونغرس الأميركي عليها، بحجّة أن نظام المنظّمة لا يأخذ في الحسبان التنقل الاقتصادي للدول عند التصويت والحقيقة هي أنّها في ذلك الوقت لم تكن تحقق – بنظر الكونغرس الأميركي – الهيمنة للولايات المتحدّة على سلطة اتخاذ القرار الدولي؛ ومن ثم الهيمنة على التجارة الدوليّة من خلالها. وكان الكونغرس يرى أن الظروف الدوليّة ليست في صالح الولايات المتحدّة لظهور هكذا منظّمة، وخوفاً من أن يُلحق تحريرُ التجارة في تلك المدة الضرر باقتصادها؛ تمنّعت عن المصادقة عليها لحماية اقتصادها وصناعاتها العملاقة، التي كانت تتهيأ للانتشار عالمياً. وعندما وجدت الولايات المتحدّة أنّ الظروف الدوليّة باتت في صالحها وافقت عليها بعد أن غيرت اسمها من "منظّمة التجارة الدوليّة" إلى "منظّمة التجارة العالميّة"، وعقدت في ظل "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة"، ثمان جولات للمفاوضات التجاريّة المتعدِّدة الأطراف، كان آخرها جولة "أوروغواي"، التي بدأت عام (١٩٨٦) في "بونتاديل أس تي"، وانتهت بصدور بيان "مراكش" عام (١٩٩٤)، وقد صدر عن هذه الجولة (٢٦) اتفاقية، هذا فضلاً عن الاتفاقية المنشئة لمنظّمة التجارة العالميّة، وهذه الجولات، وما صدر عنها من اتفاقيات، وضعت قواعد النظام التجاري العالمي الجديد الهادف إلى تحقيق أعلى درجات الانفتاح التجاري والتحريرية التجاريّة[٩].

وقد رأى "ديفيد سانجر" (**David Sanger**) المحلل السياسي في جريدة نيويورك تايمز في تقرير إخباري له نشرته في صفحتها الأوّلى بعنوان "الولايات المتحدّة الأميركيّة تصدّر قيمها الخاصّة بالسوق الحرّة عبر الاتفاقيات التجاريّة الدوليّة"، أنّ إدارة "كلينتون" تتجاوز اعتمادها التقليدي على الأمم المتحدّة نحو منظّمة التجارة العالميّة، لكي تنجز من خلالها مهمّة "تصدير القيم الأميركيّة" ونقل "سانجر" عن الممثل التجاري

للولايات المتحدّة قوله: "إنّ منظّمة التجارة العالميّة، ربما تكون أكثر الوسائل فعالية في المستقبل لتصدير القيم الأميركيّة حول رفع القيود عن التجارة الدوليّة، وتحرير الأسواق عامة، والتنافس الحر، والقوانين العادلة والإلزام الحازم بها لعالم لا يزال يتخّبط في الظلام"، وتمثل "القيم الأميركيّة" هذه بصورة قويّة بعض مظاهر الموجة المستقبليّة، أي: وسائل الاتصال، والانترنيت، وتقنية الحواسب المتقدمة، والعجائب الأخرى[١٠].

وهذه الاتفاقية، تعطي منظّمة التجارة العالميّة الحق بعبور حدود سبعين بلداً من البلدان التي وقّعت عليها، ثم إنه ليس سراً أن المؤسسات الدوليّة لا يمكن أن تؤدي وظائفها إلا إذا خضعت لمطالب الأقوياء وبخاصة الولايات المتحدّة؛ ولهذا، فإن الوسيلة الجديدة في العالم الفعلي، تجعل الولايات المتحدّة قادرة على التدخل بشكل عميق في الشؤون الداخلية للآخرين، وهو ما يؤدي إلى إرغامهم على تغيير قوانينهم ولا سيما أنّ المنظّمة تعمل على أنّ تفي الدول الأخرى "بالتزاماتها في ما يخصّ السماح للأجانب بالاستثمار"، دون أيّة قيود في الجوانب الرئيسة في اقتصادياتها، وفي ما يخصّ الاتصالات تحديداً، فإنّ النتيجة المحتملة واضحة للجميع، وهي: "إنّ الشركات المستفيدة من العصر الجديد، ستكون شركات الاتصالات الأميركيّة والبريطانية، التي يؤهّلها وضعها للسيطرة على هذا الميدان[١١].

ونلاحظ تدخل الولايات المتحدّة . صراحةً . في منظّمة التجارة العالميّة، عندما قدمت الوعود لروسيا الاتحاديّة من أجل انضمامها إلى المنظّمة، إلا أنّ ذلك تأخر كثيراً بسبب الموقف الأميركي المعرقل لانضمامها؛ بسبب النموّ الاقتصادي لروسيا الاتحاديّة بشكل مطّرد، وبسبب المزايا التي يمكن أن تحققها روسيا من هذه الانضمام، كونها تتمتّع بقاعدة صناعية عتيدة، ففي عام (٢٠٠٨) أصبح الاقتصاد الروسي واحداً من أكبر الاقتصاديات العشرة في العالم، على خلاف الدول النامية التي تفتقر إلى مثل هذه القاعدة، ومن ثم تكون الخسارة للولايات المتحدّة أكبر من الربح[١٢].

وفي (١٦) كانون الأوّل/ديسمبر (٢٠١١) تم توقيع برتوكول انضمام روسيا الاتحاديّة إلى منظّمة التجارة العالميّة، وبعد المصادقة عليها في (٢٢) آب/أغسطس عام (٢٠١٢)، بات الاتحاد الروسي العضو الـ (١٥٦) في المنظّمة. ونلاحظ بعد مضي خمس سنوات على انضمام روسيا إلى منظّمة التجارة العالميّة، واجهت روسيا تحديات اقتصادية مختلفة، مثل: العقوبات الغربية، وهبوط أسعار النفط، وعند تلخيص إنجازات روسيا خلال هذه المدة ، عَدَّ معظم الخبراء الذين تحدثوا لقناة "روسيا اليوم الاخبارية" (RT) أنّ قرار الانضمام إلى المنظّمة العالميّة كان مبرراً؛ حيث تمكّنت روسيا في الحقبة الماضية من زيادة صادراتها، على الرغم من العقوبات التي واجهتها؛ إذ إنّ نفاذيتها إلى الأسواق الأجنبية تحسنت، وزادت القدرة التنافسية لمنتجاتها[١٣].

كذلك، حمت هذه العضويّة روسيا من الإجراءات الأحادية والسياسات التجاريّة التمييزية من جانب البلدان الأخرى، وأتاحت لروسيا المعاملة نفسها والامتيازات المتاحة لغيرها من الدول. ومن ثم بعد أنّ كانت العلاقات الأميركيّة – الروسيّة – في هذا الجانب – تسير بشكل سلبي، فإنه بعد دخول روسيا المنظّمة أصبحت العلاقات أكثر انفتاحاً على الأسواق بالنسبة للبلدين. وبذلك أصبح دخول روسيا إلى المنظّمة من

العوامل الاقتصاديّة الهامة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

وأخيراً يمكن القول: ستبقى منظّمة التجارة العالميّة لزمن طويل على الأرجح، فاعلة على الرغم من صعوبة التنبؤ بمستقبلها ومدى فاعليتها. ويجادل بعض المختصّين بدور المنظّمة ، وأنه في طريقه إلى التراجع أو الاختفاء، وذلك استناداً إلى أنّ الاقتصاد العالمي يتجه – بدرجة متزايدة – نحو اقتصاد المعرفة المُعتمد بشكل رئيس على تنمية الموارد البشرية التي أصبحت محرّكاً للإنتاج والنمو الاقتصادي، وكذلك لأن مبدأ التركيز على المعلومات والتقنيّات الحديثة قد أصبح من العوامل الأساسيّة في الاقتصاد. وأياً كان مستقبل المنظّمة، ولا بدّ من فتح الأسواق بطريقة مدروسة، والعمل على تغيير الأطر التشريعيّة والاقتصاديّة، لتتواءم مع متطلّبات الاقتصاد الحرّ، الأمر الذي يتطّلب صياغة قوانين جديدة، وإيجاد تشريعات تلائم المتغيّرات والتطوّرات الإقليميّة والعالميّة[١٤].

ومن ثم إنّ هذه المتغيرّات سوف تؤثّر على مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة؛ وبشكل عام، أنّ عضويّة روسيا في المنظّمة تتيح لها المشاركة في النزاعات التجاريّة، وحلّ خلافاتها مع الدول وفق الأسس والقوانين العامة المتعارف عليها في المنظّمة. وعلى أيّ حال، وبالرغم من أنّ الولايات المتحدّة والاتحاد الأوروبي قد فرضا عقوبات ضدّ روسيا على خلفيّة الأزمة في أوكرانيا عام (٢٠١٤)، وبدأت التوتّرات بين الطرفين، إلاّ أنّ عضويّة روسيا الاتحاديّة في المنظّمة، أتاحت دخولها إلى أسواق لم تدخلها من قبل، ونافست الولايات المتحدّة، وهذا ما لم توافق عليه الولايات المتحدّة.

وعندما أصبحت روسيا عضواً كامل الحقوق في المنظّمة . إذ تساهم حاليا بنحو (٢,٢٪) من أجمالي ميزانيتها، أيّ ما يعادل (٤,٦) مليون دولار قدّمتها كمساهمة في إجمالي ميزانيّة منظّمة التجارة العالميّة عام (٢٠١٦) . أصبحت عضواً يشارك مع الدول الأخرى في وضع معايير وقوانين تنظيم ضبط إيقاع التجارة العالميّة، وهذا ما أعطاها قدرة أكبر على حماية مصالحها.

ومن البديهي أنّ مشاركة روسيا الاتحاديّة في منظّمة التجارة العالميّة لم تأت من دون دراسة معمّقة؛ إذ قام الخبراء الاقتصاديون الروس، خلال ثمانية عشر عاماً من المفاوضات والانتظار، بدراسة كلّ قواعد المنظّمة، وبتحليل الخطوات المطلوب من روسيا تنفيذها لتحصل على العضويّة، بما في ذلك التداعيات السّلبية التي قد تخلّفها العضويّة على بعض القطاعات الإنتاجيّة والتجاريّة الروسيّة، وكذلك درسوا كيفية التخفيف من حدّة تلك النتائج، وعملوا على اعتماد تشريعات جديدة، وتغيير القديمة، بما يضمن أرضيّة تشريعيّة وطنيّة تتناسب مع شروط العضويّة[١٥]. ووضعت الحكومة الروسيّة جملة تدابير لتفادي التداعيّات السلبيّة، الأمر الذي جعل عمليّة الانضمام تمرّ دون أثر سلبي يذكر. وأخذت روسيا على عاتقها التزامات باتخاذ إجراءات لتغيير بعض القواعد الوطنيّة التجاريّة خلال "المرحلة الانتقالية"، التي تستمر من عامين إلى ثلاثة أعوام بعد الحصول على العضويّة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، التزمت روسيا بتخفيض الرسوم الجمركيّة على البضائع الأجنبيّة، مثل الرسوم على الأدوات المنزليّة الكهربائيّة، وعلى الإلكترونيّات من (١٥٪) في عام (٢٠١١)، حتى (٧ – ٩٪)، وعلى السيارات المستوردة من (٢٥) حتى

(١٥٪)، وعلى الحليب ومشتقاته من (٢٥) إلى (٢٠٪)، وغيره.

وكمثال على التزاماتها المنبثقة عن عضويتها في منظّمة التجارة العالميّة، ضمن مجال الائتمان، لقد وسّعت روسيا حصّة المساهمة الأجنبية في مؤسّسات التأمينات من (٢٥) حتى (٥٠)، على أنّ تسمح بعد تسع سنوات من العضوية في المنظّمة، بالعمل لفروع شركات التأمين الأجنبيّة بالعمل في السّوق المحلية؛ إلاّ أنّ عمل تلك الشركات، وبموجب اتفاق تمّ التوصّل إليه في إطار المنظّمة، لنّ يحصل على امتيازات تنافسيّة مقارنة بشروط عمل شركات التأمينات الروسيّة [١٦].

المبحث الثاني : العوامل الثقافيّة والفكريّة المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

امتدّت العلاقات الأميركيّة – الروسيّة من العوامل السياسيّة والاقتصاديّة إلى العوامل الثقافيّة والفكرية، وذلك لما للجانبين (الأميركي والروسي) من ثقافات عالمية، لها امتدادها العرقي والحضاري، وسوف نتناول العوامل الثقافية الأهم في علاقات البلدين ومنها: (العولمة) والعوامل الفكرية ومنها (الرأي العام). وهنا تثار أسئلة عدة مثل: كيف كان تأثير العوامل الثقافيّة والفكرية على مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة؟ وهل كان لها دور بتعزيز الثقافات ما بين البلدين؟ وكيف تمّ توظّيف هذه العوامل من كلا الطرفين؟ من خلال ما تقدّم سوف نبيّن كلَّ عامل والإجابة على هذه الأسئلة من خلال مطلبين اثنين :

المطلب الأوّل: العوامل الثقافيّة (العولمةأنموذجاً):

هناك رأي يقول: إن بدايات استخدام مصطلح العولمة تعود إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما أصدر "مارشال ماك لوهان" (**Marshall McLaughan**)، كتابه (حرب في القرية الكونية) ثم تبعه كتاب "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي "كارتر" (أميركا والعصر الإلكتروني)؛ إذ أوضح الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه آنذاك، على صعيد العلاقات الدوليّة، بالتأثير المتبادل ما بين مختلف دول العالم... ومع بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي وتفكّك الاتحاد السوفياتي، بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد... ليواكب التغييرات الجذرية في مستوى معدلات القوّة العالميّة[١٧].

تُعدُّ ظاهرة العولمة من السِّمات الأساسية للنظام العالمي الجديد، وهي تقوم بدور متعاظم في تكريس وجود هذا النظام، وهي – في أبسط معانيها – جعل الشي على مستوى عالمي، أو تعميم نمط من الأنماط الثقافيّة والفكرية والسياسيّة الاقتصاديّة والاجتماعية الذي تختص به جماعة معيّنة، أو أمّة معيّنة على العالم كلّه، ويمكن القول: إنّ العولمة – في مضمونها – هي سيطرة النموذج الثقافي الغربي الأميركي على سائر العالم، عبر عولمة نظامها الاقتصادي الحرّ، ومن ورائه سيطرة الثقافة الغربية على سائر الثقافات، كبعد آخر من أبعاد العولمة، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقنيات الحديثة في مجال الاتصالات[١٨].

إنّ أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة، هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأميركيّة من الانتشار، والسيطرة على أذواق الناس في العالم. فالموسيقى الأميركيّة، والتلفزيون، والسينما، أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم، و إن الأسلوب الأميركي في اللباس

والأطعمة السريعة، وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشر على نطاق عالمي واسع، ولاسيما على مستوى الشباب، إضافة إلى ذلك تسير اللغة الإنكليزية، ولاسيما اللهجة الأميركيّة، نحو صيرورة أنّ تكون لغة عالمية، وهنا يأتي سؤال مهم جداً هو: ما أسباب هذا النفوذ الثقافي الواسع؟

للإجابة على هذا السؤال، نلاحظ أن سيطرة اقتصاد الولايات المتحدّة – بوصفه سوقاً مستوردة ومصدِّرة – واعتماد اقتصاديات أخرى على الاستهلاك في الولايات المتحدّة، فضلاً عن إلى هيمنة شركات الإعلان الأميركيّة على التسويق العالمي، ذلك كلّه أدى إلى انتشار أساليب الدعاية والتسويق الأميركيّة عالمية الاتساع. ولمّا كان للإعلان والتسويق دور أساسي في قولبة الأذواق والأزياء في العالم الرأسمالي الحالي، فإنّ الاتجاهات والميول والأزياء التي تأتي بها كبرى بيوتات الإعلان والتسويق والسلع، التي تدفع بها الشركات العالميّة الكبرى، ينتهي بها الأمر ليكون لها تأثير كبير في توجيه الأذواق عالميا، وفي قولبة الرموز الثقافيّة الناشئة، تفوُّق الولايات المتحدّة الواضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافيّة، وعلى الأخص في صناعتي الأفلام والموسيقى؛ إذ سبق لهاتين الصناعتين أن نمتا تلبية لحاجة سوق داخلية ضخمة، ثمّ تبين لمسّوقي الأفلام والموسيقي أنّ لهذين المُنتجَين سوقاً خارجية، لا تقل أهمية عن السوق الداخلية، فراحوا يسوّقونها عالمياً، وقد تزامن ذلك مع انتشار التلفزيون في مختلف أنحاء العالم، هذا فضلاً عن البث التلفزيوني بالأقمار الصّناعية[١٩]. وقد تمكّنت الولايات المتحدّة من استغلال قوتّها في الإنتاج الفني التلفزيوني، وفي الصناعة الترفيهية، وشركات الأقمار الصناعية، فدخلت كلّ بيت على وجه الأرض، وأثّرت في كلّ فرد. وهذا ما استغلته الولايات المتحدّة وعلى وجه خاص بعد تفكك الاتحاد السوفياتي لتعميق عولمة ثقافتها، من أجل محاولة فرض النموذج الأميركي على العالم. فهل أثّرت الثقافة الأميركيّة على الجانب الروسي من خلال العولمة؟

تتمثّل التهديدات الأساسية لروسيا الاتحاديّة في المقّوم الثقافي، في هيمنة الثقافة الشاملة الموجّهة نحو الاحتياجات الروحية للفئات المهمشة، فضلاً عن التعدّيات غير المشروعة على الممتلكات الثقافيّة، و تتمثل التأثيرات السّلبية على الأمن القومي في المجال الثقافي في محاولات إعادة النظر في التاريخ الروسي في ما يتعلّق بدورها، ومكانتها في التاريخ العالمي، ونشر الدعاية لترويج نمط الحياة القائم على أساس الإباحية، والعنف، والعرقية، والتعصب الوطني والديني. ومن أجل مواجهة التهديدات في المجال الثقافي، فإن قوّات الأمن القومي الروسي، وبالتعاون مع مؤسّسات المجتمع المدني عملت على زيادة فعالية تنظيم الدولة بهدف دعم تطوير العلاقات الثقافيّة الدوليّة والإقليمية لتعزيز وحفظ الأمن القومي في المجال الثقافي (العولمة) من خلال الحفاظ على تطوير الثقافات المجتمعية والقيم الروحية للمواطنة لدى الروس المتعدّدي الجنسيات والمواطنين، من خلال تحسين الأساس المادي والتقني للمؤسّسات الثقافيّة والترفيهية، فضلاً عن تحسين نظام تدريب الكوادر، وتوفير الرعاية الاجتماعية المقدّمة لها، علاوة على دعم إنتاج الأفلام السينمائية المحلية وتوزيعها، وتطوير السياحة الثقافيّة، وإيجاد عقود حكومية من أجل إنتاج الأعمال السينمائية، والأعمال المطبوعة والتلفزيونية، والبرامج الإذاعية،

ومصادر الانترنيت، فضلاً عن وضع الإمكانات الثقافيّة الروسيّة في خدمة التعاون الدولي المتعدّد الأطراف[٢٠].

وفي المديين المتوسط والطويل، فإنّ حلّ تحديات الأمن القومي في المجال الثقافي (العولمة)، يتحقّق من خلال الاعتراف بالدور الأساسي للثقافة في انبعاث القيم الأخلاقية والحفاظ عليها، وتعزيز الوحدة الروحية للسكان المتعدّدي الجنسيات لروسيا الاتحاديّة وتظهير الصورة الدوليّة لروسيا الاتحاديّة بوصفها دولة ذات ثقافة غنية جداً، والتطوير المستمر لثقافة معاصرة، من خلال إيجاد نظام تعليم روحي ووطني للمواطنين الروس وتطويره[٢١].

يضاف إلى ذلك، أنّ العولمة البديلة التي تسعى روسيا الاتحاديّة إلى تجسيدها بشكل يؤدي إلى طرح ثقافة دولية جديدة في النظام الدولي، ترى أنّ القانون الدولي كمعيار أساسي لإدارة العلاقات الدوليّة، يجب أن يتحرّر من الانحياز الأيديولوجي، فهي ترى أن نصوص القانون الدولي الراهن ترتبط بالمفردات الخاصة بالخطاب الليبرالي، الذي يشكّل القاعدة الأيدلوجية للعولمة المرتبطة بالثقافة الغربية، وأن الثقافة الدوليّة التي يجب أن تسود في النظام العالمي، يجب أن تحرّر القانون من الانحياز الأيديولوجي[٢٢].

وفي هذا السياق، ثمّة كثير من الكتّاب الذين تناولوا العولمة، فوقف كل من (سمير أمين، وبرهان غليون) عند البعد الثقافي وسن قوانينه التي تتلخص فيما يأتي: القانون الأول: إذا فقدت الجماعة تميزها الثقافي (الممارسة التاريخية ذات الإرادة والوعي المستقلين)، فقدت هويتها كجماعة مستقلة، الأمر الذي يفسر سبب التمسك بالخصوصيات. القانون الثاني: لا توجد ثقافة مستقلة كلياً عن الثقافات الأخرى. فالثقافات الأخرى توجد بالضرورة في حقل تفاعل، يحدد فيما بينها علاقات هيمنة وخضوع. القانون الثالث: لا تحتل الثقافة المسيطرة موقعها المميز بسبب تفوّق منظّومات قيمها، ولكن لأنّها ثقافة المجتمعات المسيطرة. القانون الرابع: إنّ السيطرة الثقافيّة لا تعني بالضّرورة سلب الثقافات الأخرى اتساقها الداخلي وقدراتها الإبداعية، كما في حالة الثقافات الأوروبية تجاه الثقافة الأمريكية، والثقافات الأوروبيّة والأميركيّة تجاه روسيا الاتحاديّة[٢٣].

ويرى "غليون" أنّ خضوع الثقافة لقوانين السوق ليست كلها بالضرورة ظاهرة سلبيّة، وأنّ موقف رفض السيطرة الثقافيّة، والكشف عن آليات التبعيّة وتشدّيد الصّراع ضدّها، هو المنبع الرئيس لإرادة الاستقلال والمشاركة الحضارية الفعالة. إذ يعتقد أنّ السيطرة الثقافيّة غير أبدية، بل تخضع لموازين القوى، وأنّ الثقافات التابعة تستطيع في خضمّ ذلك أنّ تستفيد من الثقافة المسيطرة لتطوير نفسها.

في حين يرى "سمير أمين" إنّ عالميّة الرأسماليّة قد رتبت بدورها (ثقافة العولمة)، وأنّ ثقافة العولمة ثقافة مبتورة الطابع قائمة على تناقض داخلي، ويعتقد أنّ إقامة عولمة بديلة تفترض إنتاج ثقافة بديلة. ويرى أنّ كل النظريات التي تكرس فكرة ثباتية الخصوصيّة الثقافيّة هي خادعة، طالما أنّها تنظر إلى التباين على أنه القاعدة، وأنّ التشابه ناتج عن مجرد الصدفة، فالرّدة نحو الماضي والتمسك بالخصوصيات – حسب أمين – ليست بأكثر من تجليات شكلية لا تعدو كونها مظاهر للأزمة، وليست إجابات فاعلة للتحدي[٢٤].

ما يعني أنّ عولمة كل ثقافة ستبقى في المستقبل أمرا واقعاً وضروريا، وذلك بهدف توسيع وتعزيز العلاقات الاجتماعيّة والترابط بين الثقافات المختلفة. حيث فرضت نوعاً من الترابط العالمي على المستوى الاقتصادي، بينما تعمل العولمة الثقافيّة على اختزال الثقافة المدنيّة العالميّة عبر نمطين أو أكثر حسب الإمكانات والقدرات التي تقف وراء كل ثقافة، إلاّ أنّ الأهميّة القصوى تبقى لتحقيق الترابط العالمي على المستوى السياسي؛ حيث تشكّل القيم السياسيّة الغربيّة حالياً الوسيلة الأكثر فاعليّة لتحقيق هذا الترابط. لكنّ روسيا الاتحاديّة ستبقى تعمل بجهد على نشر ثقافتها حتى تصل في المستقبل إلى أكبر عدد من الدول تستطيع الوصول إليه.

المطلب الثاني: العوامل الفكريّة (الرأي العام أنموذجاً):

يُعدُّ الرأي العام وسيلة تعبير عرفها الناس منذ القدم؛ إذ يمثل خلاصة الرأي الغالب، أو الاعتقاد السائد لدى شريحة واسعة من الجمهور، مواطنين وغير مواطنين، تجاه أمر ما، أو ظاهرة ما، أو موضوع ما، قد يكون ثقافياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، ذا طابع محلي، أو وطني، أو إقليمي، أو دولي، ولذلك تحقق دراسة استطلاعات الرأي – بشكل عام – أهدافاً منها: توفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات في القطاعات المختلفة واعتمادها، فهي تمنح متخذي القرار صورة عن الأوضاع الاجتماعية والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والتعليمية قبل تطبيق سياسات معيّنة، وتُسهم في تقييم مدى نجاعة تلك السياسات وفعاليتها، ونسبة تحقيقها لأهدافها بعد مرحلة التنفيذ، وهي – بهذا – تعدّ أداة لتنمية المجتمع، كما إنّ هناك هدفاً آخر، هو أنّ استطلاعات الرأي تشكّل مادة ضرورية لبناء النماذج المعرفية والنظرية عن المجتمع واختيارها، واستطلاعات الرأي هي منهجيّة تعتمدها كّل فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية[٢٥].

و سوف ندرسها من جانب الفرع الفكري، بعدّها من العوامل الفكريّة المؤثّرة على مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة. فما دور الرأي العام لدى كلِّ طرفٍ من الأطراف؟ للإجابة على ذلك سوف تعتمد موضوعاً معيناً حول استطلاع الرأي العام. وهو: لماذا لا يحبّون أميركا في روسيا؟ فقد نشرت صحيفة "أرغومينتي إي فاكتي" الروسيّة[٢٦] مقالاً عن أسباب عدم حب الناس للولايات المتحدّة في روسيا الاتحاديّة، بينت فيه نتائج استطلاع للرأي العام أجراه مركز "ليفادا" لاستطلاعات الرأي أنّ (٦٩٪) من المشاركين في الاستطلاع يعدّون الولايات المتحدّة معاديةً لروسيا، فمن أين جاء هذا الموقف السلبي تجاه الدولة الأكثر تطّوراً اقتصادياً وتكنولوجياً في العالم؟

يقول رئيس دائرة الاستخبارات الرئيسة، التابعة لهيئة أركان القوّات المسلّحة في روسيا الاتحاديّة الفريق أول "فيودورلاديغين" (**Fyodor Ladigan**)، إنّ الولايات المتحدّة هي الدولة الأكثر تطوراً، ولكْن إلى حين في الوقت الحاضر، لأنّ الصين وروسيا تسيران في أعقابها. وهنا أشار إلى أنه منذ عام (١٩٨٧) والولايات المتحدّة تتبنى كل عام وثيقة، سُمّيت باستراتيجيّة الأمن القومي، يعدُّها مجلس الأمن القومي ويوقّعها رئيس

الدولة، وتُرسل مع مشروع ميزانية الدولة إلى الكونغرس بنسختين، سرية وعلنية. كان رئيس البلاد يدُخل على هذه الوثيقة تعديلات يرى أنها تطابق الواقع الجديد، بيد أنّ ما يُسمّى مصالح الولايات المتحدّة الداخلية والخارجية كان يبقى من أولويات هذه الوثيقة. علماً أنه بعدما وضعت الحرب العالميّة الثانية اوزارها، كانت الولايات المتحدّة قد أعلنت أن جميع أنحاء العالم، هي مناطق مصالحها الحيوية. ومن أجل حماية هذه المصالح أعطت واشنطن الحق لنفسها باستخدام جميع الوسائل بما فيها القوة العسكرية، للضغط على بقيّة الدول، وحتى الآن تبقى القوّات المسلّحة الأميركيّة المنتشرة في جميع أنحاء العالم في حالة تأهب دائمة، أي إنّ هذا الأمر يشمل جميع دول العالم، الأمر الذي يعني أن دول العالم ليست بالنسبة إلى واشنطن كيانات في القانون الدولي؛ وإنّما هي مجرد مواقع محتملة لاستخدام القوّة، ومن ثم فإنّ (٩٠٪) من القوّات الأميركيّة، ليست لحماية الأراضي الأميركيّة بل للقيام بعمليات حربية على أراضي بلدان أنظمتها غير مرغوبة في واشنطن.

ولكّن، هل يمكن لمواطني روسيا أن يحبُّوا أميركا، ولا سيما أنهم عندما ينظرون إلى الخريطة السياسيّة، يرون أن "واشنطن" تعتبر بلادهم الواسعة مسرحاً لعمليات حربية محتملة؟ وقد أشار كذلك إلى أنه في أذار/مارس عام (٢٠١٤)، ونتيجة لظهور مخاطر على حياة سكان شبة جزيرة القرم، والاستفزازات المحتملة التي قد يتعرّض لها أسطول البحر الأسود في "سيفاستوبل" بعد الانقلاب الذي وقع في "كييف" طلب الرئيس "بوتين" من مجلس الاتحاد الروسي منحه صلاحيات إرسال القوّات الروسيّة إلى شبه جزيرة القرم، بعدّه القائد العام الأعلى للقوات المسلّحة الروسيّة. في حين أنّ الرئيس الأميركي لا يحتاج إلى التشاور مع الكونغرس بهذا الشأن. وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الجانب الأميركي خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدّة، كان حذراً مع الدول الصديقة لروسيا الاتحاديّة، أمّا حاليا، فإنّ واشنطن قد ألقت بهذا الحذر جانباً حيال جميع الدول، بما فيها روسيا الاتحاديّة والصين الدولتان النوويتان. وتُشدّد وثيقة الأمن القومي الأميركي المعدلة عام (٢٠١٥) على الجوهر العدواني لسياسة واشنطن الخارجية، والحفاظ عليها مستقبلاً، ومن خلال هذا فإنه من الغرابة أن يعرب بعض النواب ورؤساء الكتل البرلمانية في روسيا الاتحاديّة عن فرحهم بفوز "دونالد ترامب"؛ إذ من الواضح جداً أنّ الرئيس الأميركي ينفّذ السياسة الخارجية التي ترسمها المؤسسة السياسيّة الأميركيّة[٢٧].

و لا بدّ أنّ تدرس الولايات المتحدّة عند التخطيط لحرب نووية ضد روسيا الاتحاديّة، مسألة توجيه ضربات استباقية إلى روسيا الاتحاديّة، أي أنّ الخطط الأميركيّة لا تتضمّن مصطلح "ضربة نووية"، لأنّ العقيدة العسكريّة الأميركيّة ترفض هذا الأمر، لأنّ روسيا الاتحاديّة دولة عظمى، وهذا يؤثّر على الرأي العام العالمي، و أنّ روسيا هي الأخرى ليست غافلة عن هذا الأمر؛ إذ تعمل على ضمان أمن الشعب الروسي، وكذلك منع أي هجوم ضد روسيا من أي جهة كانت. وفي ضوء العقوبات الغربية على روسيا، نلاحظ أنّ الرأي العام العالمي يرفض فكرة العقوبات الغربية، وذلك باعتبار أنّ تدخّل روسيا الاتحاديّة في القضايا الإقليمية والدوليّة يكون من أجل إيجاد حلٍّ لها، لذلك نلاحظ أن للرأي العام تأثيراً مباشراً في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

وإذا أردنا التوسع قليلاً بمفهوم الرأي العام لرأينا أنّ له وظيفة مزدوجة فهو يؤثر ويتأثر وخطورته عندما يتأثر بما لا يخدم المصلحة العامة. وهذا ما برع فيه الغرب لا بل احتكره، ولاسيما الولايات المتحدّة عندما راحت تبث المعلومات المغلوطة والخاطئة قصداً عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، بهدف إثارة النعرات وتوتير الأجواء داخل البلدان التي لا تتفق معها والأمثلة على ذلك كثيرة، آخرها اخبار استعمال الجيش السّوري الأسلّحة الكيميائية، دون اثبات ذلك باستثناء بعض اللقطات التلفزيونيّة المشبوهة، واخبار تدخل روسيا في الانتخابات الأميركيّة دون أيّ دليل مادي على ذلك سوى التسويق الاعلامي. وآخرها اتهام روسيا بمقتل "سيرغي سكريبال"[٢٨] وأبنته دون دليل على ذلك؛ وقد جاءت هذه الحادثة قبل انتخابات الرئاسة بروسيا بخمسة أيام ما يدعو إلى التأمل بصحة هذه الإخبار.

وهذا ما سوف يؤدي في المستقبل إلى توتّر الرأي العام الداخلي والعالمي، بما في ذلك بقاء العقوبات المفروضة على روسيا، كما لو أنّ الأمر بديهيّ لدى الرأي العام في أميركا والدول التي تدور في فلكها، على الرغم من أنّ الرأي العام في معظم دول العالم يعارض تلك العقوبات ويرى أنها جائرة؛ لأنّ روسيا ذات الدور الفاعل والمؤثر في العلاقات الدوليّة ما زالت تعمل جاهدة على حلّ النزاعات والأزمات الإقليميّة والدوليّة. ومن ثم نعتقد أنّ هذا كلّه سوف يؤثر سلباً على مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

الخاتمة

من خلال دراستنا للعوامل المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة، ولاسيما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وحتى وقتنا الراهن، يمكن القول: إنّ العوامل المؤثّرة في العلاقات الأميركيّة – الروسيّة ومستقبلها، قد شهدت تحولاً ملحوظاً على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري، فبعد إن كانت القرارات العالميّة منوطة بالولايات المتحدّة الأميركيّة والاتحاد السوفياتي، فقد تحوّلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الكثير من العوامل المؤثّرة على السّاحة الدوليّة، وظهور روسيا الاتحاديّة كقطب عالمي موازي إلى الولايات المتحدّة ودخولها في كثير من العوامل المؤثّرة التي جعلت من روسيا الاتحاديّة دولةً لها تأثير عالمي وإقليمي على السّاحة الدوليّة، الأمر الذي أدى بالعلاقات بين الطرفين أن يأخذ اتجاهات عدة، مرة باتجاه التعاون، ومرة باتجاه التنافس، واخرى باتجاه الصّراع والتوتر. ومن خلال ذلك سوف نبين مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

١- إنّ الولايات المتحدّة الأميركيّة بقيت ولحد الآن، تنادي بشعار حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في إطار سياستها الخارجية، وهي كثيراً ما تتجاوز الأمم المتحدّة، إذ تقوم بتنديد انتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي تتعامل معها كأعداء، مثل: العراق، وايران، وكوريا الشمالية، وتسميها (دول محور الشر)، في حين إنها تغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي تتعامل معها كحليف أو صديق، مثل: إسرائيل، التي يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان فيها، وهي لا تزال مستمرة؛ بل إننا نلاحظ أنّ الولايات المتحدّة نفسها تفتقر إلى الديمقراطية وتنعي حقوق الإنسان في

كثير من ممارساتها.

٢- أنّ انضمام روسيا إلى منظّمة التجارة العالميّة قد طرح موضوع بداية التنافس بينهما. وهذا ما نعتقد استمراره في مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة، على أنّه ومهما كان التقدم الذي حققته روسيا فإنّ التنافس التجاري مع الولايات المتحدّة لن يكون متكافئاً، في الوقت الحاضر على الأقل، وذلك أنّ أميركا مازالت البلد الأكثر خبرة في الميدان التجاري مقارنة بروسيا الوافد الجديد إلى هذا الميدان؛ لذلك نعتقد أنّ الغلبة ستبقى، ولمدة طويلة لصالح الولايات المتحدّة، إذا ما أستمرت الأمور على ما هي عليه.

٣- يتبين من خلال ما تقدّم محاولة روسيا الاتحاديّة في الوقت الراهن، قيادة حركة عولمة بديلة، تسعى من خلالها إلى بناء ثقافة دولية جديدة، تعيد تشكيل البنية الثقافيّة للنظام العالمي، ما بعد العولمة الغربية، صحيح أنّ العولمة الأميركيّة انتشرت أكثر، لكّن روسيا الاتحاديّة جهدت في العمل على نشر ثقافتها في النظام العالمي، وما نلاحظه في الواقع، وهذا كلّه له تأثيره المباشر على العلاقات ما بين الولايات المتحدّة وروسيا الاتحاديّة في واقع العامل الثقافي.

٤- على الرغم من بعض المرتكزات الدافعة باتجاه التعاون، أو التوتّر، أو التنافس المستقبلي ما بين الولايات المتحدّة وروسيا الاتحاديّة، إلاّ أنّ الرأي العام يبقى محكوماً بالناس الذين تحدّد توجهاتهم نحو التعاون أو التنافس أو التوتّر بين الطرفين. وما نراه أنّ تشكيّل توجهات الرأي العام العالمي ستبقى محكومة . إلى حدٍّ كبير . بالرؤية الأميركيّة والروسيّة في المستقبل، وهذا ما يبدو أنّ صورته تنعكس على ملامح الفكر الاستراتيجي لدى الطرفين، ذلك أنّ ما نلاحظه في الفكر الروسي الاستراتيجي المتمثل بالعقيدة العسكريّة، ووثيقة الأمن القومي، ومفهوم السياسة الخارجيّة الروسيّة، هو تأكيدها على أنّ العلاقة مع الولايات المتحدّة يجب أنّ تكون قائمة على أساس احترام الرأي العام في الدولة الروسيّة، والتعامل يجب أنّ يكون على أساس التكافؤ، وعدم السماح بالنيل من مكانة روسيا وهيبتها، فضلاً عن احترام علاقاتها وروابطها مع دول الجوار القريب وعدم تدخّل الأميركيين في الشأن الروسي الداخلي. أمّا الوثيقة القوميّة في الولايات المتحدّة، فهي على النقيض من ذلك، إذ تدفع إلى التدخّل في شؤون الآخرين، وهي صورة مصغرة لرأي عام أميركي يقف خلفها، وتملأ وجدانه فكرة تفوّق أميركا، وأنها المسؤولة عن العالم بعدّها الدولة المسيطرة التي ترى نفسها أكثر تقدماً وحضارة.

المقترحات:

١- على الولايات المتحدّة الأميركيّة احترام حقوق الإنسان وانتهاك الأمم المتحدّة في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان في مختلف دول العالم.

٢- على الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة أنّ تعمل على ترسيخ علاقاتها

الاقتصاديّة، ولاسيما من خلال منظمة التجارة العالميّة وتفعيلها على المستوى العالمي، ووضع برامج وآليات لتفعيل هذا التعاون بالوقت الراهن ومستقبلها من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة.

٣- التكاتف بين الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة؛ من أجل الوصول إلى عوامل تؤثر بشكل ايجابي لا سلبي في العلاقات الثنائية، التي تؤدي في المستقبل إلى عالم يحافظ على العوامل السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والفكريّة التي لها تأثير مباشر على مستقبل العلاقات الأميركيّة – الروسيّة.

على الولايات المتحدّة الأميركيّة وروسيا الاتحاديّة احترام الرأي العام الداخلي والخارجي، من أجل تحقيق التوازن وعدم التدخل من قبل الطرفين في شؤون الدولة الأخرى.

الهوامش

(١) أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجيّة، بيروت، ٢٠١١، ص١٠٨.

(٢) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسيّة، مركز دراسات الوحدّة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٧٩.

(٣) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأوّلويات الجيوبوليتيكية الخارجيّة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٢،٨٣.

(٤) عصام عبد الشافي، السياسة الخارجيّة الأميركيّة: قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدوليّة، المجلد (٤٠)، العدد (١٦٠)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥٧.

(٥) أحمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، مرجع سابق، ص١٠٨،١٠٩.

(٦) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأميركيّة – الروسيّة بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيّة، بغداد، ٢٠١٢، ص٨٨.

(٧) عمرو عبد العاطي، قراءة في استراتيجية الأمن القومي للرئيس "ترامب"، صحيفة السياسة الدوليّة الإلكترونية، مؤسسة الأهرام، مصر، ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/News/15456.aspx
، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/٩.

(٨) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأميركيّة في العلاقات الدوليّة، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٣، ص٢٥٨،٢٥٩.

(٩) حميد الجميلي، المحتوى الأيديولوجي لمنظّمة التجارة العالميّة، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيوليبرالية: من كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بغداد، ٢٠٠٢، ص٥.

(١٠) نقلاً عن: نعوم تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أميركا على العالم، ترجمة: حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١.

(١١) نصار الربيعي، دور الهيمنة الأميركيّة في العلاقات الدوليّة، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ٢٠١٣، ص٢٦٧.

(١٢) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأميركيّة – الروسيّة بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٠٢،١٠٣.

(١٣) فريد غايرلي، ماذا جنت روسيا من انضمامها لمنظّمة التجارة العالميّة؟، على الموقع الإلكتروني الرسمي لقناة روسيا اليوم الإخبارية
https://arabic.rt.com/business/895119 ،
تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٢/٢٩.

(١٤) يوسف بن حمد البلوشي، ما هو مستقبل منظّمة التجارة العالميّة؟، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (٢٣)، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٧، ص٢٨.

(١٥) طه عبد الواحد، روسيا تحصي منافع ومضار خمس سنوات من عضويتها في منظّمة التجارة العالميّة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤١٥١)، لبنان، ٢٠١٧.

(١٦) طه عبد الواحد، روسيا تحصي منافع ومضار خمس سنوات من عضويتها في منظّمة التجارة العالميّة، مرجع سابق، صحيفة الشرق الأوسط.

(١٧) محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها ... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥.

(١٨) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأميركي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، الإمارات، ٢٠١٤، ص٢٨٧،٢٨٨.

(١٩) غسان العزي، سياسة القوّة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٤٠ – ١٤٢.

(٢٠) طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسيّة)، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص٨٥،٨٦.

(٢١) المرجع ذاته.

(٢٢)بلخيرات حوسين، العولمة البديلة: كيف تعيد روسيا تشكيل البنية الثقافيّة للنظام الدولي؟ على الموقع الإلكتروني:

http://www.noonpost.org/content/15089

تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/١.

(٢٣) سمير أمين وبرهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩، ص٤٢.

(٢٤) سمير أمين وبرهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، مرجع سابق، ص٥٢،٥٤.

(٢٥) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأميركي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص٤١٥،٤١٦.

(٢٦) صحيفة روسيّة تسمى باللغة الانكليزية: "Argumenty i Fakty".

(٢٧)ارغومينتي إي فاكتي، لماذا لا يحبون أميركا في روسيا؟ ترجمة: كامل توما، على الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم الرسمي:

https://arabic.rt.com/press/888853-

، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٥.

(٢٨) "سيرغي سكريبال" هو ضابط سوفياتي سابق عمل في المخابرات العسكريّة السوفياتية تقاعد عام (٢٠٠٣) لكن وفي عام (٢٠٠٤) القي القبض عليه بتهمة التعامل مع المخابرات البريطانيّة. بعد محاكمته صدر الحكم بالسجن لمدة (١٣) عاماً لكن بعد خمس سنوات اصدر الرئيس "ميدفيدف" عفواً عاماً عن أربعة من السجناء من بينهم "سيرغي سكريبال". بعد خروجه من السجن سافر إلى الولايات المتحدّة في عملية تبادل ومن هناك إلى بريطانيا التي منحته حق اللجوء السياسي؛ نادر عبد الرؤوف، من هو سيرغي سكريبال الذي سمّم العلاقات الروسية البريطانية؟، على الموقع الإلكتروني الرسمي لقناة روسيا اليوم الإخبارية:

https://arabic.rt.com/world/931930-

، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/٣/٩.